

تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقير في الدول العربية

أ.د/ البشير عبد الكريم *

جامعة الشلف - الجزائر

ط. سراج وهيبة *

جامعة الشلف - الجزائر

Analyse the relative relationship between income distribution, economic growth and poverty in Arab countries

Abstract :

The problem of income distribution in Arab countries is regarded as a major problem which is stressed importance by several economists, since it has a direct influence on poverty phenomenon in these countries. therefore, the poverty is related with two major elements, the first one is the economic growth and second one is the income distribution whenever the average rate of economic growth is increased, or whenever the income distribution is improved and become more justice, the levels of poverty are decreased.

The phenomenon of income distribution, economic growth and poverty becomes clear problem in the most Arab countries, this trace back to the application of economic reformation of programs and the failure of most of them because the increase of poverty and the difference in the distribution of economic growth.

From this problematic, I will try to know the relative relationship between the different triangle's parts of the income distribution, economic growth and poverty in Arab countries depending on the following units :

Unit 1 : theoretical range of relationship between income distribution, economic growth and poverty.

Unit 2 : analyse the fact of income distribution, economic growth and poverty in Arab countries.

Keywords : income distribution, economic growth, poverty, the Gini coefficient, Arab countries

* أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف

مايل : ak-elbachir@yahoo.fr

* أستاذة مساعدة قسم أ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة

الشلف مايل : serradjwah@yahoo.fr

مقدمة:

إن علاقة توزيع الدخل، النمو والفقير في الدول العربية تمثلت في مراحلها الأولى بالاهتمام الكبير من قبل العديد من الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية بقضية النظام الاقتصادي، ومثل العديد من الدول النامية فإن العديد من الأقطار العربية وجدت في المنهج " الاشتراكي " الطريق الجديد ليس فقط للقضاء على الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، وإنما لتحقيق التنمية الشاملة بكل جوانبها. وقد تفاقم مشكل سوء توزيع الدخل وانتشار مخيف للفقير في هذه الدول عند تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وفشل العديد منها.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، وذلك كون أن متغيرات الدراسة الثلاث (التوزيع، النمو، الفقر) تكون لب مشاكل التنمية وتحدد الأهداف الأساسية لسياسة التنمية. من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التركيز على تحليل العلاقة ما بين أضلاع المثلث الذي نحن بصدد دراسته وهي توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقير في الدول العربية، وذلك من خلال طرح الإشكال التالي: ما هو واقع توزيع الدخل، النمو والفقير في الدول العربية؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة ما بين توزيع الدخل والنمو والفقير في الدول العربية، وذلك بتسليط الضوء على الجانب النظري للعلاقة ثم تحليل بعض الإحصائيات المتوفرة حول دول عينة الدراسة، وتحديد واقع توزيع ثمار النمو ومدى تأثيره على الفقر في هذه الدول.

الفرضيات:

- إن عدالة التوزيع شرط ضروري لحدوث النمو الاقتصادي.
- إن مشكلة الفقر هي نتاج لضعف النمو من جهة وسوء توزيع ثمار النمو من جهة أخرى.
- إن التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي يعتبر شرطاً أساسياً للتخفيف من حدة الفقر في الدول العربية.

المنهج المستخدم:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة وتأكيد صحة الفرضيات من عدمه، سنستخدم على المنهج الاستقرائي وذلك بتحليل العلاقة النظرية بين مختلف أضلاع مثلث التوزيع والنمو والفقير، إضافة إلى تحليل الإحصائيات المتوفرة عن دول عينة الدراسة (بعض الدول العربية).

وذلك بتقسيم الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: الإطار النظري للعلاقة بين توزيع الدخل والنمو والفقير.

المحور الثاني: تحليل واقع توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقير في الدول العربية.

المحور الأول: الإطار النظري للعلاقة بين توزيع الدخل والنمو والفقير

تشير كتابات التنمية إلى أن المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية، متمثلاً في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، قد صاحبه تدهور مستوى المعيشة وانتشار مظاهر ومشكلات الفقر، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل، لذلك أعيد النظر في مقياس التنمية خلال عقد السبعينات بحيث أصبحت تتضمن مدى القضاء على الفقر، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وذلك من خلال عملية النمو الاقتصادي¹، وبالتالي أصبحت ظاهرة الفقر المتمثلة في انخفاض مستوى الدخل الفردي تقع ضمن مسألة كيفية توزيع الدخل بين فئات المجتمع، فتبعاً لدرجة المساواة في توزيع الدخل تتحدد نسبة الفقر.

أولاً: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل

إن التفاوت في توزيع الدخل هو الصورة السائدة في حل دول العالم المتقدم والمتخلف على السواء، وإن كانت درجة التفاوت تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر داخل الدولة الواحدة²، ونعني بالتفاوت عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث توجد فئة قليلة تحصل على أعلى نسبة من الدخل بينما غالبية فئات المجتمع تحصل على أقل نسبة من الدخل القومي، وهذه هي الصورة المتطرفة لتوزيع الدخل³. والمعايير المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل عديدة، وتتراوح بين البساطة ودرجة التعقيد، وسنتطرق هنا لأهم هذه المقاييس التي يتم استخدامها بشكل منتظم في الدراسات التطبيقية.

1- المدى (Range): أبسط المقاييس المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل هو المدى، وهو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة⁴، أي أكبر قيمة وأصغر قيمة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$R = (Maxy_i - Miny_i) / u$$

حيث:

Y_i : دخل الفرد i ($i=1.....n$)

U : متوسط الدخل

وإذا كان الدخل موزعاً توزيعاً متساوياً فإن $R=0$ ، وبالعكس إذا كان الفرد الواحد يحصل على كل الدخل فإن $R=n$ ، ومن ثم فإن قيمة R تقع بين 0 و n^5 . ويعاب على هذا المقياس تأثره بمتوسط التوزيع، فإذا ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة ارتفع المدى رغم أن شكل التوزيع ثابت، وإذا كان من الممكن معالجة هذا القصور بقسمة الدخول على المتوسط، إلا أن المقياس يظل معيباً لأنه يتأثر فقط بالقيم المتطرفة.

2 - انحراف الوسط النسبي (The Relative Mean Deviation):

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي متساو، وأبسط هذه المؤشرات يتم احتسابه من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة دخل (X) والوسط لدخل السكان، وقسمة ذلك على الوسط، أو بتعبير آخر مقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل ثم أخذ مجموع القيم المطلقة لهذه الفروق، ثم النظر لهذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي⁶، وبأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$M = \sum (U - Y_i) / n.u$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل فإن $M=0$ ، وإذا كان الدخل يذهب لفرد واحد فإن $M=2(2-1)n$.

يأخذ مؤشر انحراف الوسط الحسابي التوزيع الكلي بعين الاعتبار على عكس مؤشر المدى الذي يفسر التوزيع بين القيمتين المتطرفتين.

ولكن المشكلة التي يواجهها مؤشر الانحراف هو عدم حساسيته للتحويل من شخص فقير إلى شخص أغنى منه إذا كانا يقعا في نفس الجهة من متوسط الدخل.

3 - التباين (The Raviance):

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المقاييس المستخدمة في الدراسات الإحصائية وهو يشبه مؤشر انحراف الوسط النسبي، إلا أنه يربح الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

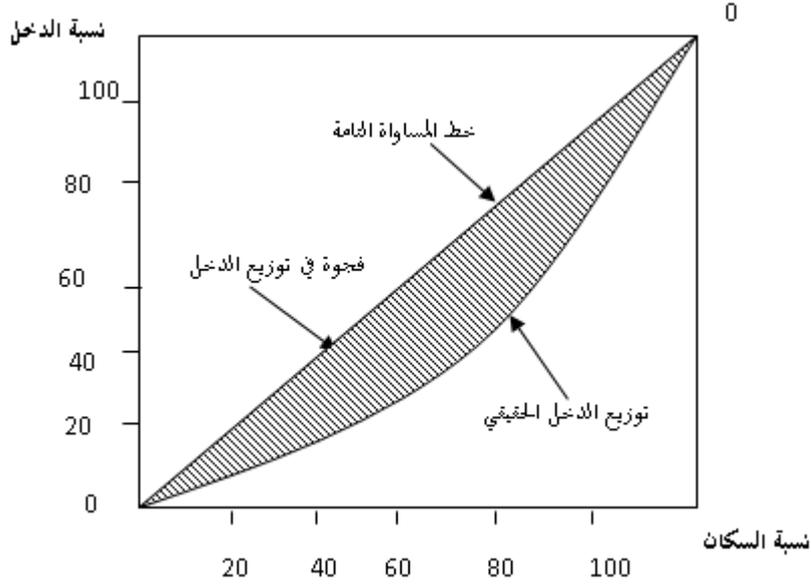
$$V = \sum (U - Y_i)^2 / n$$

4 - منحنى لورنز (Lorenz Curve):

يعتبر منحنى لورنز إحدى أشهر الوسائل للتعبير عن التباين في توزيع الدخل ببيانها. ويعرف بأنه العلاقة بين النسبة التراكمية للدخل وهي التي تشكل المحور العمودي، والنسبة التراكمية للوحدات مستلمة الدخل، وهي التي تمثل المحور الأفقي، ويمثل وتر المربع الناتج خط المساواة

الثامة، وكلما اقترب المنحنى من وتر المربع دل ذلك على ارتفاع درجة المساواة والعكس صحيح⁷. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): منحنى لورنز



المصدر: كريمة كريم، جودت عبد الخالق، "أساسيات التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، مصر، 2012، ص. 207.

5- معامل جيني (Gini Coefficient):

يعتبر هذا المعامل من أكثر الطرق المستعملة في قياس التفاوت في توزيع الدخل، وهو يدل على أي مدى يتعد توزيع الدخل بين الأفراد في مجتمع ما عن خط المساواة فهو يقيس المنطقة الموجودة بين منحنى لورنز وخط التساوي، التي يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خط التساوي المطلق، وقيمه تتغير بين الصفر (تعني هذه القيمة أن كل الأفراد لها نفس الدخل) أي المساواة الكاملة في توزيع الدخل، والقيمة واحد التي تعني عدم المساواة الكاملة، أي أن فرد واحد يحصل على كل الدخل في المجتمع.

كلما كان توزيع الدخل غير متساو، فإن منحنى لورنز يتعد عن خط التوزيع المتساوي، ويزيد حجم المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوي، وبالتالي فإن معامل جيني يزيد بزيادة التفاوت في التوزيع، وينخفض بانخفاضه⁸.

ويعبر عنه الإحصائيون بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخل، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$G = 1/(2n^2 \cdot u) \sum \sum |Y_i - Y_j|$$

حيث:

G: معامل جيني

n: عدد أفراد المجتمع

u: الدخل المتوسط

Y_i, Y_j : مداخيل الأفراد i و j على التوالي

6 - معامل ثيل (Thal Coefficient):

تقاس العدالة التوزيعية للدخل بمقياس تايل وهو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$T = \sum q_i \log q_i / 1/n$$

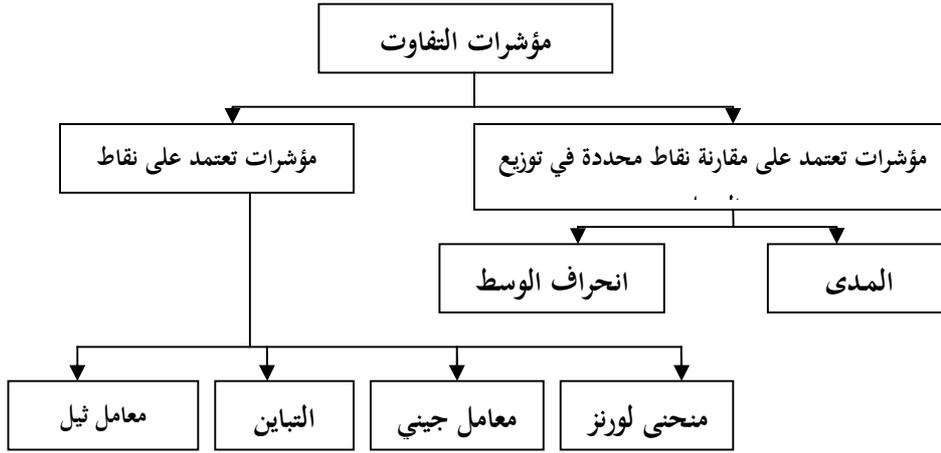
حيث:

n: عدد الأفراد

q_i : الدخل لمجموعة (i) من الأفراد

والشكل التالي يلخص أهم مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل.

الشكل رقم (02): مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل

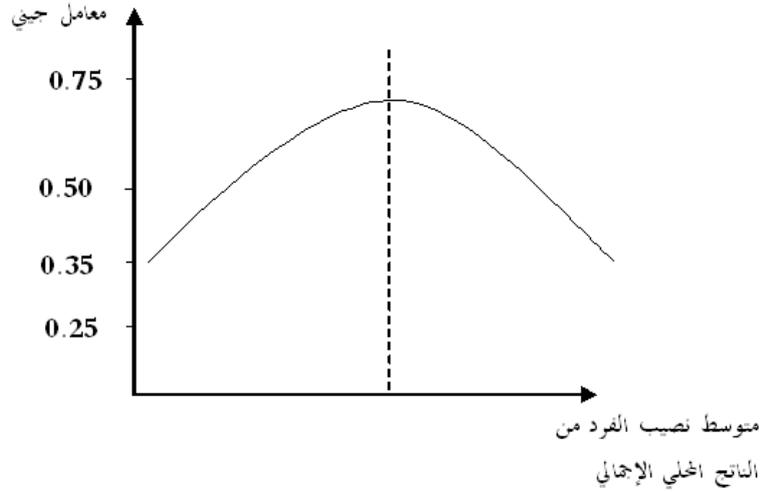


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثانياً: مستويات الدخل والنمو والفقير لفرضية كوزنتس (The Kuznets Hypothesis)

يعتبر موضوع توزيع الدخل وعلاقته بالنمو والفقير من أهم القضايا التي تشغل بال المهتمين بسياسات التنمية في البلدان النامية، وذلك من أجل الإجابة على السؤال الأساسي التالي: هل تحقيق النمو الاقتصادي التقليدي يؤدي إلى تحسن أم تدهور أم ليس له تأثير على توزيع الدخل ونسبة الفقر في هذه الدول؟ فاستناداً إلى النتائج التي توصل إليها "سيمون كوزنتس" من دراساته الرائدة في تحليل أنماط النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة فإن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد حدة خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي. إلا أنها تميل إلى الانخفاض أو التحسن في المراحل اللاحقة، وأصبحت هذه العلاقة في نظرية توزيع الدخل القومي تعرف بمنحنى "كوزنتس" الذي يأخذ شكل حرف (u) ولكن بصورة معكوسة⁹، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): منحنى كوزنتس U المقلوب (الهلال المقلوب)



Ressource : Almas Heshmati, "Growth, Inequality and Povrety Relationships ", Seoul National University. MTT Economic Research and IZA Bonn, october 2004,p7.

وتعزى زيادة التفاوت في توزيع الدخل القومي خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي إلى طبيعة التغيير الهيكلي المصاحب للنمو، حيث أن المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي -حسب نموذج لويس- تتركز في القطاع الصناعي الحديث الذي يتسم بمحدودية التوظيف ولكن ترتفع فيه الأجور والإنتاجية. و على ذلك نجد أن فجوة الدخل بين القطاع الحديث وبين القطاعات التقليدية تتسع بسرعة في البداية لتبدأ بالانخفاض في المراحل اللاحقة. والواقع أنه مهما كانت التفسيرات لمنحنى " كوزنتس "، فإنها لا تتعد عن صلب النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، التي تعتقد بأن التفاوت في توزيع الدخل المحلي هو من الشروط الضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى التخفيف من حدة الفقر وذلك برفع مستويات المعيشة لجميع السكان في المدى الطويل¹⁰. ولقد أثبتت الدراسات أن تطبيق هذه النظرية على الدول المتقدمة تؤيد هذه الفرضية، أما تطبيقها على الدول النامية قد أفرز نتائج متضاربة أي أن نتائج هذه العلاقة تعتمد أساسا على طبيعة عملية التنمية وأهدافها.

ثالثا: إعادة تحديد أهداف التنمية- النمو الاقتصادي مع تحسين توزيع الدخل-

تكمن المشكلة التي تواجه تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في قصور النظريات الخاصة بتوزيع الدخل وفي مقدمتها نظرية "ريكاردو" ¹¹. ولقد كان من نتائج فشل سياسات التنمية في كثير من الدول النامية أن تحول الاهتمام نحو إعادة النظر بأولويات التنمية، وذلك بالابتعاد عن السياسات التي تركز فقط على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي إلى إتباع السياسات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وبالتالي التقليل من مستويات الفقر. إن تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي لا يتضارب مع هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل. فالمشكل ليس بين تحقيق معدلات مرتفعة في النمو والتقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل وإنما المشكل يكمن في تحديد الهدف من التنمية، أي تحديد من المستفيد الأكبر من ثمار النمو الاقتصادي، هل هم الأغنياء فقط؟ أم أنها توزع على جميع طبقات المجتمع وهو المطلوب من عملية التنمية.

إن الحجة الأساسية لتبرير التفاوت الكبير في التوزيع تتلخص في كون أن الدخل الشخصي المرتفع هو شرط ضروري للادخار ومن ثم الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال نموذج "هارود-دومار" ¹². فإذا قام الأغنياء بادخار واستثمار نسبة من دخلهم، فسيكون من الممكن تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، لذلك فإن الاقتصاد الذي يتسم بدرجة عالية من التفاوت هو الذي يستطيع أن يستثمر نسبة أكبر وبالتالي تحقيق معدلات نمو أعلى، على عكس الاقتصاد الذي يتسم بعدالة أكبر في توزيع الدخل سينعكس على تحسين مستوى معيشة الفقراء، أي يجب التركيز على زيادة النمو، وبعد ذلك كيفية توزيعه، وليس العكس. ولقد عارض العديد من الاقتصاديين هذا التحليل للعلاقة بين النمو والتوزيع خاصة في الدول النامية، وذلك من خلال المرتكزات التالية:

- 1- وجود دلائل تثبت بأن الأغنياء في معظم الدول النامية لا يميلون إلى ادخار واستثمار نسبة كبيرة من دخلهم في الاقتصاد المحلي، وإنما يفضلون إنفاق نسبة كبيرة من دخلهم على السلع المستوردة وبالتالي تقليل هذا السلوك من فرص تحقيق معدلات مرتفعة للنمو مما يؤدي إلى سوء أوضاع الفقراء.
- 2- إن انخفاض مستويات الدخل والمعيشة بالنسبة للفقراء يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية وانخفاض إنتاجيتهم الاقتصادية، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي لذلك فمن المتوقع أن تؤدي السياسات الهادفة إلى زيادة مستويات دخل الفقراء إلى تحسين معيشتهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

3- يؤدي ارتفاع مستوى دخل الفقراء إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية المنتجة محليا، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العمال ومن ثم زيادة الاستثمار، وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

4- إن السياسات الهادفة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل توسع قاعدة المشاركة في عملية التنمية، بينما التفاوت الكبير في توزيع وزيادة حدة الفقر تقلل من الحوافز المادية والعينية للعمل، وخلق ظروف رافضة للتطور الاقتصادي من قبل الطبقات الفقيرة طالما أنها بعيدة عن تذوق ثمار هذا التقدم.

5- ارتفاع درجة عدم المساواة وانتشار الفقر، وما يترتب عليها من عدم القدرة على الحصول على الائتمان، وعدم القدرة على الدعم المالي لتعليم أطفالهم، وغياب فرص الاستثمار العيني والنقدي، كل هذه العوامل تجعل نصيب الفرد في النمو يكون أقل مما يجب أن يكون إذا كان هناك مساواة أكبر.

من خلال كل ما سبق نستنتج أن تحقيق النمو السريع والتقليل من الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخل ليست أهداف متعارضة. لذلك يجب على البلدان النامية أن تهتم بسياسة التقليل من الفقر من أجل خلق أوضاع مناسبة للنمو الاقتصادي وتعميق مشاركة جميع طبقات المجتمع في عملية التنمية.

المحور الثاني: تحليل واقع توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقير في الدول العربية

إن بلدان الوطن العربي تتفاوت في مستويات معيشتها، كما تتفاوت في معدلات الإنفاق الاجتماعي، حيث سنركز اهتمامنا في هذه الدراسة على توصيف عام لأنماط النمو والتوزيع والفقير في الدول العربية. فقد أظهرت عدة بحوث العلاقة الوثيقة فيما بين درجة العدالة في توزيع الدخل وبين معدلات النمو من جهة وفيما بين معدلات النمو ومستويات الفقر من جهة أخرى. فسوء توزيع الدخل يثبط معدلات النمو كما يؤثر سلبا على مستويات الفقر. والعلاقة السببية في الاتجاه المعاكس قائمة أيضا، فانتشار الفقر يحرم المجتمع من جهود فئات معينة قادرة على المساهمة في التنمية والتطوير. ولهذا سنحاول تحديد ملامح مستويات الدخل الإجمالي والدخل الفردي ودرجة عدالة توزيعه ومستويات الفقر في الدول العربية.

أولا: الأداء الاقتصادي للدول العربية

استمر الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2006 وفي المقابل زادت الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية من جراء الانتعاش الاقتصادي وارتفاع الطلب المحلي، خاصة في الدول المصدرة للنفط. إلا أن الضغوط التضخمية تبقى عند مستويات مقبولة في معظم هذه الدول. وكان لهذه التطورات تأثيرات إيجابية على مستوى متوسط دخل الفرد وتحسين مستويات المعيشة له.

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية:

واصلت غالبية الدول العربية تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال عام 2008 رغم بداية انتشار الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من العام نفسه. واستفادت بعض الدول العربية إيجابياً من ارتفاع عائدات النفط نتيجة وصول أسعاره إلى مستويات غير مسبوقة. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي 1472 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 1899 مليار دولار في عام 2008، مسجلاً معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ 26.2 في المائة، مقارنة مع حوالي 14 في المائة في العام السابق. وفي عام 2009 انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 1899 إلى حوالي 1700 وذلك بمعدل نمو قدر بحوالي -1.9 بالمائة ويرجع السبب في ذلك إلى انعكاس النتائج السلبية للأزمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية، ثم عاد للارتفاع من جديد خلال السنوات الموالية ليصل سنة 2012 إلى حوالي 2552 مليار دولار بالأسعار الجارية محققاً بذلك معدل نمو قدر بحوالي 8.13 بالمائة نتيجة تحسن الأوضاع العالمية. الجدول والشكل التاليان يوضحان هذه التطورات.

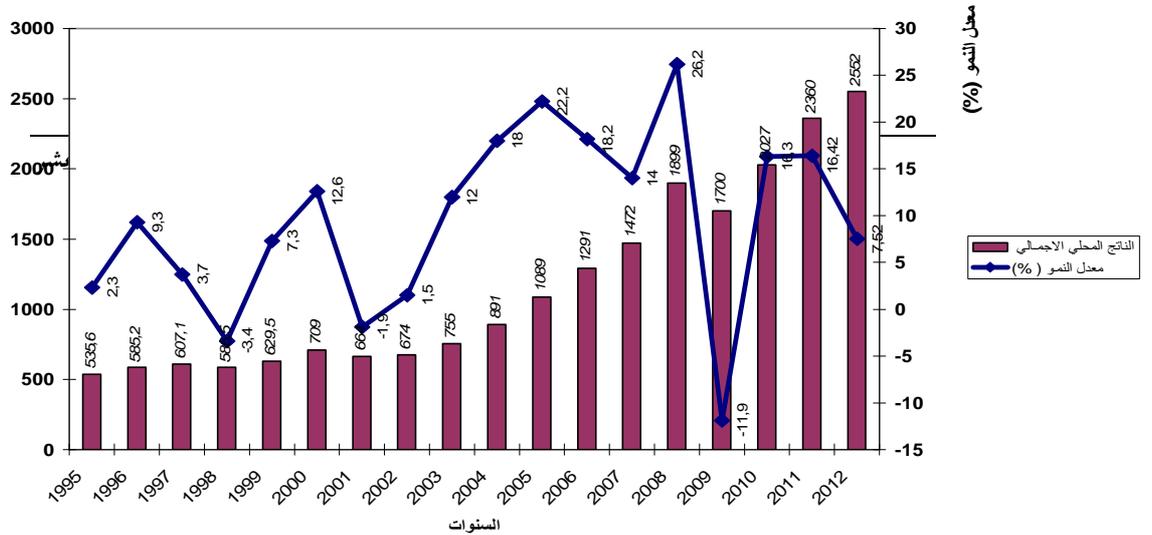
الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (1995-2012)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | معدل النمو السنوي % |
|---------|------------------------|---------------------|
|---------|------------------------|---------------------|

| | (مليار دولار) | |
|-------|---------------|------|
| 2.3 | 535.6 | 1995 |
| 9.3 | 585.2 | 1996 |
| 3.7 | 607.1 | 1997 |
| -3.4 | 586.5 | 1998 |
| 7.3 | 629.5 | 1999 |
| 12.6 | 709.0 | 2000 |
| -1.9 | 664 | 2001 |
| 1.5 | 674 | 2002 |
| 12.0 | 755 | 2003 |
| 18.0 | 891 | 2004 |
| 22.2 | 1089 | 2005 |
| 18.2 | 1291 | 2006 |
| 14.0 | 1472 | 2007 |
| 26.2 | 1899 | 2008 |
| -11.9 | 1700 | 2009 |
| 16.3 | 2027 | 2010 |
| 16.42 | 2360 | 2011 |
| 8.13 | 2552 | 2012 |

المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم.

الشكل رقم (4) : الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية للدول العربية (1995-2012)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي للدول العربية:

شهدت كل الدول العربية خلال عام 2007 تحسنا في مستوى دخل الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية بالمقارنة مع 2006 ، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 4188 دولار للفرد عام 2006 إلى حوالي 4661 دولار سنة 2007 ، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 11.3 في المائة مقارنة بمعدل 15.9 في المائة سنة 2006، وسجلت بعض الدول العربية نموا قياسيا في متوسط دخل الفرد لديها خلال عام 2007 كالعراق والسودان بمعدل بلغ حوالي 31 في المائة و 28 في المائة على التوالي بفضل الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية. وحققت كل من سوريا ومصر ثالث ورابع أعلى معدل نمو لمتوسط دخل الفرد قدر بحوالي 20 في المائة و 17 في المائة على التوالي، كما استمر هذا التحسن في متوسط دخل الفرد خلال السنوات 2011، و 2012 ويرجع السبب في ذلك إلى اهتمام الدول بتحسين المستوى المعيشي للفرد من خلال التوزيع العادل لثمار النمو. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (دولار)

| السنوات البلدان | 1995 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2011 | 2012 |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| قطر | 16642 | 28784 | 27024 | 28393 | 32777 | 41976 | 53345 | 67753 | 72376 | 25345 | 25900 |

| | | | | | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-----------|
| 50550 | 49500 | 42273 | 38934 | 32534 | 28964 | 24933 | 22382 | 21959 | 23546 | 17755 | الإمارات |
| 41277 | 39498 | 33656 | 33301 | 28182 | 22472 | 19271 | 16136 | 15562 | 16927 | 14397 | الكويت |
| 28658 | 27434 | 24151 | 21223 | 18521 | 15869 | 14127 | 12635 | 12105 | 12493 | 9965 | البحرين |
| 25900 | 25345 | 14708 | 14870 | 13640 | 11095 | 9761 | 8794 | 8754 | 9247 | 7855 | السعودية |
| 26553 | 25954 | 15158 | 1386 | 12325 | 10253 | 9305 | 8008 | 8048 | 8269 | 6477 | عمان |
| / | / | 8903 | 7773 | 6451 | 4971 | 3945 | 3389 | 5141 | 6130 | 6340 | ليبيا |
| 16352 | 15557 | 6243 | 5812 | 5539 | 5551 | 5150 | 4902 | 4493 | 4430 | 3178 | لبنان |
| 7405 | 7180 | 3976 | 3499 | 3125 | 2631 | 2129 | 1810 | 1772 | 1801 | 1500 | الجزائر |
| 10177 | 9610 | 3423 | 3101 | 2887 | 2945 | 2734 | 2066 | 2073 | 2032 | 2015 | تونس |
| 5930 | 5759 | 2766 | 2518 | 2304 | 2133 | 1949 | 1880 | 1803 | 1742 | 1560 | الأردن |
| 4264 | 3826 | 2343 | 1792 | 1149 | 910 | 403 | 682 | 713 | 871 | 365 | العراق |
| 5183 | 4940 | 2290 | 2088 | 1897 | 1844 | 1655 | 1366 | 1295 | 1291 | 1258 | المغرب |
| 5506 | 5293 | 2136 | 1786 | 1544 | 1366 | 1236 | 1207 | 1210 | 1159 | 1171 | سوريا |
| 6575 | 6361 | 1759 | 1505 | 1279 | 1145 | 1205 | 1291 | 1506 | 1573 | 1072 | مصر |
| 2682 | 2571 | 1543 | 1204 | 937 | 771 | 635 | 553 | 493 | 421 | 179 | السودان |
| 2760 | 2173 | 977 | 929 | 893 | 863 | 839 | 820 | 818 | 813 | 858 | جيبوتي |
| 2276 | 2173 | 909 | 888 | 623 | 513 | 453 | 414 | 405 | 408 | 463 | موريتانيا |
| 2760 | 2640 | 901 | 842 | 766 | 657 | 579 | 545 | 522 | 526 | 336 | اليمن |

المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم.

ولم يطرأ أي تغيير على ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد، حيث حافظت قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاث الأولى، وحافظت كل من السودان وجيبوتي وموريتانيا واليمن على المراتب الأربع الأخيرة بين الدول العربية. وبقيت نسبة أعلى إلى أدنى متوسط دخل للفرد بين الدول العربية ثابتة بين سنتي 2011 و2012، حيث بلغ متوسط دخل الفرد في قطر 107841 دولار صاحبة أعلى دخل، وهو يمثل حوالي 50 مرة من متوسط دخل الفرد في موريتانيا صاحبة أدنى دخل في الدول العربية سنة 2012.

ثانياً: مستويات الفقر والنمو وتوزيع الدخل في الدول العربية

إذا عُرِّفت التنمية على أنها توسيع خيارات الفرد في المجتمع، فإن فقر الدخل يعتبر أحد العوامل المحددة لآفاقه وخياراته لاسيما مقدرته في الحصول على حاجاته الأساسية، ويتوقف تخفيف الفقر على عنصرين رئيسيين هما النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل. فكلما زاد

متوسط معدل النمو الاقتصادي مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها، أو كلما تحسن توزيع الدخل وأصبح أكثر عدالة، مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها، كلما انخفضت مستويات الفقر.

1- مؤشرات الفقر في الدول العربية:

لقد أصبح هدف تحقيق استفادة أكبر للفقراء من ثمار النمو الاقتصادي الشغل الشاغل للمجتمع الدولي. وتشير تطورات مستويات الفقر في الدول العربية إلى تناقص نسب الفقر في غالبية الدول، وإن كانت لا تزال عند مستويات مرتفعة. ففي حين انخفضت نسب الفقر في عدد من الدول العربية مثل تونس والمغرب، فإن مستوياتها قد زادت بشكل ملحوظ خلال تسعينات القرن الماضي في بعض دول. ويظهر من البيانات المتوفرة أن معدلات الفقر ظلت مرتفعة، وفق التعريف الدولي لحظ الفقر، حيث تراوحت بين 15 و 40 في المائة. والجدول التالي يبين مؤشرات الفقر في بعض الدول العربية.

الجدول رقم (03): مؤشرات الفقر في بعض الدول العربية حسب خطوط الفقر الدولية

| الدولة | السنة | الإجمالي | | حضر | | ريف | |
|-----------|-------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| | | فجوة الفقر | نسبة الفقر | فجوة الفقر | نسبة الفقر | فجوة الفقر | نسبة الفقر |
| الأردن | 2003 | 3.3 | 14.2 | 2.9 | 12.9 | 4.7 | 18.7 |
| تونس | 2000 | 0.8 | 04.2 | 0.3 | 01.6 | 1.7 | 8.3 |
| الجزائر | 2000 | غ.م | 12.1 | غ.م | 10.3 | غ.م | 14.7 |
| سوريا | 2004 | 2.1 | 11.4 | 1.6 | 08.7 | 2.7 | 14.2 |
| مصر | 2000 | 3 | 16.7 | 1.7 | 09.2 | 3.9 | 22.1 |
| المغرب | 2003 | غ.م | 14.2 | غ.م | 07.9 | غ.م | 22.0 |
| موريتانيا | 2004 | 15.3 | 46.7 | 7.6 | 28.9 | 20.6 | 59.0 |
| اليمن | 1998 | 13.2 | 41.8 | 8.2 | 30.8 | 14.7 | 45.0 |

المصدر: شبكة مراقبة الفقر لدى البنك الدولي.

تفيد تقديرات معدلات الفقر المستندة إلى خطوط الفقر القطرية في الدول العربية، أن الفقر يأخذ في أغلب الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، طابعا ريفيا حيث أن معدلات الفقر في الأوساط الريفية أعلى من معدلات الفقر في الأوساط الحضرية، كما أن الريف يحتضن أغلب

عدد الفقراء في هذه الدول خاصة في الدول العربية محدودة الدخل مثل موريتانيا واليمن حيث يأوي الريف أكثر من ثلاث أرباع عدد الفقراء في هاذين البلدين.

2- علاقة توزيع الدخل، النمو والفقير في الدول العربية:

وتشير البيانات المتاحة أنه في حالة تونس في الفترتين (1985-1991) و (1995-2000)، وفي حالة موريتانيا في الفترة (1993-1996)، ترجم النمو الإيجابي في متوسط إنفاق الفرد إلى تحسن في توزيع الدخل وتراجع في مستويات الفقر، وفي بعض الحالات التي كان فيها نمو متوسط إنفاق الفرد سالباً مثل الأردن في الفترة (1992-1997) والجزائر في الفترة (1988-1995)، واليمن في الفترة (1992-1998)، فإن الأثر السلبي لتراجع النمو كان وقعه على الفقراء أقل من وقعه على غير الفقراء. وهذا يعني أن النمو كان مناصراً للفقراء في هذه الحالات. ولم يكن النمو مناصراً للفقراء في كل من الأردن في الفترة (1997-2003)، والمغرب في الفترة (1991-1999)، وتونس في الفترة (1990-1995)، ومصر في الفترتين (1991-1995) و (1996-2000)، وذلك لأن النمو الإيجابي في متوسط الدخل تزامن مع تراجع في حالة توزيع الدخل لصالح غير الفقراء. وكان النمو المسجل في المغرب خلال الفترة (1985-1991) محايداً حيث لم يؤثر تقريباً على توزيع الدخل، بينما تراجعت حالة توزيع الدخل وازدادت مستويات الفقر خلال الفترة (1991-1999)¹³. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): معدلات الفقر وتوزيع الدخل في بعض الدول العربية وفق خط الفقر الدولي (دولار واحد باليوم)

| المتغيرات | السنة | متوسط الدخل (دولار) | نسبة الفقر | فجوة الفقر | حدة الفقر | معامل جيني |
|-----------|-------|---------------------|------------|------------|-----------|------------|
|-----------|-------|---------------------|------------|------------|-----------|------------|

| الدولة | | | | | | |
|--------|-------|-------|-------|--------|------|-----------|
| 36.06 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 268.8 | 1986 | الأردن |
| 43.36 | 0.05 | 0.12 | 0.55 | 211.3 | 1992 | |
| 36.42 | 0.06 | 0.10 | 0.36 | 183.89 | 1997 | |
| 38.87 | 0.01 | 0.02 | 0.14 | 211.6 | 2003 | |
| 43.43 | 0.13 | 0.34 | 1.67 | 189.63 | 1985 | تونس |
| 40.24 | 0.17 | 0.33 | 1.26 | 204.00 | 1990 | |
| 41.66 | 0.07 | 0.19 | 1.02 | 207.82 | 1995 | |
| 40.81 | 0.03 | 0.07 | 0.32 | 245.98 | 2000 | |
| 40.14 | 0.49 | 0.64 | 1.75 | 168.79 | 1988 | الجزائر |
| 35.33 | 0.09 | 0.24 | 1.16 | 157.93 | 1995 | |
| 32.00 | 0.13 | 0.53 | 3.97 | 88.63 | 1991 | مصر |
| 32.60 | 0.07 | 0.31 | 2.58 | 90.40 | 1995 | |
| 34.42 | 0.11 | 0.43 | 3.09 | 91.67 | 2000 | |
| 39.19 | 0.50 | 0.70 | 2.04 | 153.80 | 1984 | المغرب |
| 39.20 | 0.01 | 0.03 | 0.14 | 211.72 | 1990 | |
| 39.46 | 0.02 | 0.08 | 0.56 | 176.76 | 1998 | |
| 43.94 | 12.29 | 20.77 | 46.67 | 46.93 | 1987 | موريتانيا |
| 50.05 | 8.58 | 17.83 | 49.37 | 54.33 | 1993 | |
| 37.29 | 4.11 | 7.09 | 28.60 | 60.53 | 1996 | |
| 39.04 | 2.96 | 7.57 | 25.94 | 67.98 | 2000 | |
| 39.45 | 0.65 | 1.07 | 3.38 | 151.02 | 1992 | اليمن |
| 33.44 | 0.78 | 2.10 | 9.42 | 86.46 | 1998 | |

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية: محاربة تغيير المناخ:

<http://hdr.undp.org/fr/rapports/mondial/rmdh 2007-2008>

تبين أهم مؤشرات الفقر بالنسبة لبعض الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات في شبكة مراقبة الفقر لدى البنك الدولي، وهي شبكة تخول تقدير ومقارنة مستويات الفقر في مختلف أقاليم العالم، علما بأن هذه المؤشرات قد قدرت بناء على خط الفقر الدولي دولار للفرد في اليوم، أن معدلات الفقر في الدول العربية المشمولة شهدت انخفاضا أو استقرارا بين أول مسح وآخر مسح متوفر. من ناحية أخرى، تحسنت مؤشرات توزيع الدخل في أربع دول عربية هي تونس، والجزائر، وموريتانيا، واليمن، وتراجعت بشكل طفيف في كل من الأردن، مصر والمغرب.

3- مؤشرات عدم المساواة في الدخل والإنفاق في بعض الدول العربية:

إن الاهتمام بموضوع المساواة في توزيع الدخل والثروة والإنفاق الاستهلاكي يدخل ضمن إطار الاهتمام بقضايا الفقر والتنمية في الدول العربية وعلى مستوى العالم، حيث أن قياس انتشار الفقر في مختلف المجتمعات يعتمد بطريقة أساسية على درجة عدم المساواة في توزيع

الدخل أو الإنفاق. وعلى هذا الأساس اتفق المجتمع الدولي على اختيار نصيب أفقر خميس من السكان في إجمالي الإنفاق كأحد المؤشرات للحكم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد نجحت الدول العربية في تحقيق انخفاض في درجة عدم المساواة في توزيع الدخل ومستويات الفقر. وقد عزى البنك الدولي هذا النجاح إلى تغليب اعتبارات العدالة وإعادة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعت في الدول العربية. والجدول التالي يوضح مؤشرات عدم المساواة في الدخل والإنفاق في بعض الدول العربية.

الجدول رقم(05): مقاييس عدم المساواة في الدخل والإنفاق في بعض الدول العربية

| ترتيب دليل التنمية البشرية | سنة الإستطلاع | نصيب الدخل والإنفاق % | | | | | مقاييس عدم المساواة | |
|----------------------------|---------------|-----------------------|-----------|------------|------------|----------|---------------------|-----------|
| | | الأفقر %10 | الأفقر %2 | الأغنى %10 | الأغنى %20 | أغنى %10 | أغنى %20 | دليل جيني |
| الأردن (86) | 2002-2003 | 2.7 | 6.7 | 46.3 | 30.6 | 11.3 | 6.9 | 38.8 |
| تونس (91) | 2000 | 2.3 | 6.0 | 47.3 | 31.5 | 13.4 | 7.9 | 39.8 |
| الجزائر (104) | 1995 | 2.8 | 7.0 | 42.6 | 26.8 | 9.6 | 6.1 | 35.3 |
| مصر (112) | 1999-2000 | 3.7 | 8.6 | 43.6 | 29.5 | 8.0 | 5.1 | 34.4 |
| المغرب (126) | 1998-1999 | 2.6 | 6.5 | 46.6 | 30.9 | 11.7 | 7.2 | 39.5 |
| موريتانيا (37) | 2000 | 2.5 | 6.2 | 45.7 | 29.5 | 12.0 | 7.4 | 39.0 |
| اليمن (153) | 1998 | 3.0 | 7.4 | 41.2 | 25.9 | 8.6 | 5.6 | 33.4 |

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية: محاربة تغيير المناخ: <http://hdr.undp.org/Data/site1/pdf>

من الجدول، يمكن ملاحظة أن متوسط معامل جيني لسبعة دول عربية تتوافر عنها بيانات - المقدره وفقا لحصص السكان - بلغ حوالي 37.3 بالمائة بالمقارنة بالمتوسط العالمي (الذي يبلغ حوالي 37 بالمائة)، وبالتالي تتسم الدول العربية بدرجة متوسطة من عدم المساواة، وتوجد في تونس أعلى درجة من عدم المساواة، حيث بلغ متوسط الإنفاق للعشير الأغنى فيها حوالي 13 ضعف متوسط الإنفاق للعشير الأفقر، أي بمعامل جيني قدره 39.8 بالمائة، يليها المغرب وموريتانيا ثم الأردن ثم الجزائر وقد حصلت على أدنى درجات عدم المساواة المبدئية كل من مصر بمعامل جيني قدره 34.4 بالمائة، حيث بلغ متوسط الإنفاق للعشير الأغنى فيها 8 أضعاف متوسط الإنفاق للعشير الأفقر، واليمن بمعامل جيني قدره 33.4 بالمائة، بلغ متوسط الإنفاق للعشير الأغنى فيها حوالي 9 أضعاف متوسط الإنفاق للعشير الأفقر كما هو موضح في

الجدول، ورغم ذلك يجب توخي الحذر عند استعمال معامل جيني مقياسا للفقر بسبب تحيزه للطبقات الوسطى من المجتمع¹⁴.

4- توزيع الإنفاق الاستهلاكي في بعض الدول العربية لسنة 2000:

إن الوضعية التي تحتلها معظم الدول العربية بقيت شبه مستقرة لعقد من الزمن، حيث لوحظ تحسن في عدالة توزيع الدخل في كل من الجزائر واليمن بتسجيلهما أدنى قيم لمعامل "Gini" (درجة منخفضة من عدم المساواة)، مثلما يوضحه الجدول الموالي حيث مثلت العينة حوالي 58.6% من سكان الدول العربية.¹⁵

الجدول رقم (06): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية لسنة

2000 حسب الأعشار

| العشيرة | الأردن | تونس | الجزائر | مصر | المغرب | موريتانيا | اليمن |
|----------------------------|--------|-------|---------|-------|--------|-----------|-------|
| الأفقر | 2.8 | 2.4 | 3.2 | 3.2 | 2.6 | 2.4 | 3.0 |
| الثاني | 4.1 | 3.6 | 4.6 | 4.4 | 3.9 | 3.8 | 4.4 |
| الثالث | 5.1 | 4.6 | 5.3 | 5.2 | 4.8 | 4.9 | 5.5 |
| الرابع | 6.0 | 5.7 | 6.4 | 6.0 | 5.8 | 5.9 | 6.5 |
| الخامس | 7.1 | 6.8 | 7.5 | 6.9 | 6.8 | 7.1 | 7.6 |
| السادس | 8.3 | 8.0 | 8.4 | 8.0 | 8.0 | 8.4 | 8.7 |
| السابع | 9.7 | 9.7 | 10.0 | 9.3 | 9.5 | 9.9 | 10.2 |
| الثامن | 11.7 | 12.0 | 11.6 | 11.2 | 11.8 | 12.0 | 12.1 |
| التاسع | 14.9 | 15.8 | 14.5 | 14.7 | 15.6 | 15.4 | 15.3 |
| الأغنى | 30.3 | 31.4 | 28.5 | 31.1 | 31.2 | 30.3 | 26.7 |
| معامل Gini (%) | 37.6 | 40.8 | 35.1 | 37.7 | 39.7 | 39.1 | 34.4 |
| مؤشر "Theil-1" (%) | 22.38 | 26.40 | 19.06 | 21.58 | 24.79 | 24.50 | 18.66 |
| متوسط إنفاق الفرد بالدولار | 3920 | 4407 | 2636 | 2877 | 2665 | 1306 | 577 |
| الوزن السكاني (%) | 3.0 | 5.8 | 19.7 | 38.5 | 17.5 | 1.6 | 11.1 |

المصدر: علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 19، ماي 2006، ص 23.

ومثلما يوضحه الجدول أعلاه، فإن حالة عدم عدالة توزيع الدخل تميل إلى التحسن مع مرور الزمن في بعض الدول العربية، وهو ما يوضحه مؤشر "Theil - 1" لكل من اليمن ومصر والأردن الذي يقل عن 0,24 لسنة 2000، حيث تمتعت هذه الدول بدرجة مرتفعة من

المساواة، بينما بقية الدول فلها درجة متوسطة من العدالة حيث قلت فيها قيم المؤشر عن 0,35. هذا وقد حققت كل من الجزائر واليمن تحسنا واضحا في عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي بحيث قل فيها معامل " Gini " عن 37% (35.1% للجزائر و 34,4% لليمن)، ومؤشر " Theil - 1 " في حدود 0,19 (19.06% للجزائر و 18,66% لليمن).

الختام:

يرتبط تطور نسب الفقر بشكل وثيق بمعدلات النمو المحققة وتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو، والفقر، وتوزيع الدخل. فارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، خاصة إذا تصاحب هذا النمو مع إعادة توزيع الثروة في غير صالح الفقراء. لذلك تركزت جهود الدول والمؤسسات المالية الدولية حول جعل النمو مناصرا للفقراء.

النتائج:

- اتجاه متوسط الدخل الفردي في كافة الدول العربية إلى الزيادة بشكل طفيف، ولكن بالرغم من ذلك يبقى لمشكل الفقر أثر كبير على هذه المجتمعات.
- هناك اتجاه نحو انخفاض الفروقات الدخلية فيما بين بعض الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع، ومعظمها دول نفطية قد حققت معدلات نمو منخفضة عند انحياز أسعار البترول في الثمانينات والتسعينات، الأمر الذي أدى لانخفاض متوسطات دخولها، واقترباها من متوسطات الدخل في البلدان غير النفطية.
- عادة ما يؤدي الاختلال الكبير في توزيع الدخل إلى احتجاجات اجتماعية وعدم استقرار أممي، ما يؤثر سلباً في الاستثمار والنمو الاقتصادي. ولا شك في أن سوء توزيع الدخل في الدول العربية قد لعب دوراً أساسياً في عدم استقرار النمو، وفي إذكاء موجات الغضب الشعبي وإشعال فتيل الثورات العربية.
- إن القضاء على الفقر يمثل وسيلة لزيادة الناتج الإجمالي، كما يمثل سببا لاستمرار زيادة وتحسين وتنويع الإنتاج بأثر تزايد الطلب وحرص على استمراره وتنوعه ليشمل معظم فئات المجتمع.
- إن انخفاض دخل الفقراء الذي يظهر في افتقارهم للصحة والتغذية والتعليم، يمكن أن يخفض من الإنتاجية الاقتصادية، وذلك يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

التوصيات:

- وضع سياسات اجتماعية توفر الحماية الاجتماعية وتضمن ولوج الفئات المعوزة إلى الخدمات التعليمية والصحية، ناهيك عما تنطوي عليه من قيمة أخلاقية وإنسانية، يساهم مباشرة في دعم عملية النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والأمني.
- إن النمو السريع والمستقر الذي تعرفه الدول الصاعدة الناجحة يشكّل فرصة للدول العربية لتستفيد من تجاربها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حدّ سواء. وأحد الدروس المهمة التي يمكن استخلاصها هو أن التناقض بين النمو الاقتصادي والإنصاف في توزيع ثمار النمو، لا يعدو كونه ظاهرياً ومنحصرأ على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فليس ثمة تناقض ولا تضارب بين الهدفين.
- إن الدول التي تهدف لتخفيض الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل تحتاج لمعرفة كيف تحقق أهدافها، وما هي البدائل الاقتصادية التي تتخذها الدول الأقل نمواً لتخفيض الفقر وعدم المساواة.
- النمو الاقتصادي والسياسة السليمة هي الأساس في مواجهة الفقر وتحسين توزيع الدخل.
- توفير الأجهزة التي تعمل على توفير المعلومات الخاصة بالفقر، حتى يسهل على الباحثين القيام بدراسات صحيحة.

الموامش:

- ¹: محمد عمر حماد دوح، "إمكانيات التناسق بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل في إطار الفكر الاسلامي"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم 2، المجلد 44، سبتمبر 2007، ص110.

- ²: طارق فاروق الحصري، " التحليل الاقتصادي الكلي - نظرة معاصرة "، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2007، ص 214.
- ³: Frank A. Cowell, "Measuring Inequality "LES Handbooks in Economies Series, 2nd ed, London, New York :Prentice Hall/harvester wheatsheaf, 1995, p15.
- ⁴: محمد سمير محمد سعد الدين، " تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال الاصلاح الاقتصادي في مصر 1990-2003"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، 2008، ص 117.
- ⁵ Amartya Sen, " On Economic Inequality " ,Radcliffe lectures, 1972, 2nd ed ,Oxford : clarendon Press, 1978, p 24-25.
- ⁶ عبد الرزاق فارس، " الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2001، ص 101.
- ⁷: محمد محمد الماحي، " تخطيط وتمويل التنمية - المناهج - النماذج بالتطبيق -"، بستان المعرفة، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 221.
- ⁸: David Gordon and Paul Spicker, "The International Glossary on Poverty", Zed books LTD ,New York, 1999, p71-72.
- ⁹: وائل فوزي عبد الباسط محمد، " دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر - نموذج قياسي ودراسة مقارنة "، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، 2008، ص 89.
- ¹⁰: وائل فوزي عبد الباسط محمد، مرجع سبق ذكره، ص 90.
- ¹¹: محمد رياض الغنيمي، " أصول التنمية الاقتصادية مع تحليل للقضايا المعاصرة "، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2012، ص 29.
- ¹²: ميشيل تودار، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، " التنمية الاقتصادية "، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 206.
- ¹³: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص 28. www.Arabfund.org/Data/site1/pdf
- ¹⁴: علي عبد القادر علي، " مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي "، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 66، أكتوبر 2007، ص 8-10.
- ¹⁵: سيدي أحمد كبيداني، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل "، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013، ص 304.